



C.L.D.H

Centre Libanais des Droits Humains
Lebanese Center for Human Rights
المركز اللبناني لحقوق الإنسان

ملخص تنفيذي

التحديات القانونية التي يواجهها اللاجئون من سوريا في لبنان

إن المركز اللبناني لحقوق الإنسان هو جمعية محلية وغير حزبية لا تبغي الربح ومركزها كائن في بيروت. إنه يرصد حالة حقوق الإنسان في لبنان ويحارب الاختفاء القسري والإفلات من العقاب والاعتقال التعسفي والعنصرية ويعيد تأهيل ضحايا التعذيب.

وضع المركز اللبناني لحقوق الإنسان منذ عام 2012 برنامجا للمساعدة القانونية للأشخاص المعرضين للخطر. يقوم العديد من المحامين بمساعدة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء واللبنانيين المعرضين للخطر من خلال الاستشارات القانونية وامام المحاكم والمؤسسات والأجهزة الأمنية. منذ ذلك الحين، ازداد بشكل كبير عدد اللاجئين من سورية الذين يسعون وراء الدعم القانوني والنفسي من المركز اللبناني لحقوق الإنسان ومن مركز نسيم، مثبتين مدى وعمق ضعفهم.

في عام 2014، اتخذت الحكومة التي أنشئت حديثا في لبنان تدابيرا أكثر تقييدا لتنظيم وجود اللاجئين من سوريا في لبنان. في شهر تشرين الاول من العام نفسه اقترحت الحكومة ووافقت على "ورقة عمل بشأن النزوح السوري" والذي تم تطبيقها رسميا في كانون الثاني عام 2015. إن الهدف من هذه التدابير الجديدة لم يكن فقط مراقبة وصول اللاجئين السوريين إلى البلاد ولكن أساسا مراقبة بقائهم الدائم في لبنان. تولى مكتب الأمن العام مراقبة الحدود، ولكن فعليا إغلاقها. تم السماح عندها بدخول فئات معينة فقط من اللاجئين السوريين الى لبنان وسُمح لمعظمهم الحصول فقط على تأشيرة قصيرة الأمد الى البلاد. يمكن الحصول على تأشيرة طويلة الأجل من خلال كفالة عمل أو

إذا تم الاعتراف به كـ"سوري نازح" يستوفي المعايير الإنسانية التي وضعتها الحكومة وهي لا تتضمن "الفرار من الحرب". إن المتطلبات المشروحة بالتفصيل في التقرير تجعل من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، ادخال معظم اللاجئين السوريين ضمن هاتين الفئتين.

تم تطبيق أيضا انظمة جديدة فيما يتعلق بتجديد تصريح الإقامة القانوني للاجئين من سوريا الذين يعيشون فعليا في لبنان: بالإضافة إلى كفاية عمل، أصبح من الضروري دفع رسوم سنوية مقدارها 200 \$ وتقديم وثائق محددة من قبل اللاجئين السوريين لإضفاء الصفة القانونية على وضعهم. جعلت هذه المتطلبات تجديد تصريح الإقامة القانوني صعبا للغاية بالنسبة لمعظم اللاجئين السوريين، مما جعل وجود معظمهم غير نظامي في البلاد.

لا تُطبّق هذه الانظمة على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا والذين أصبح دخولهم إلى البلاد مستحيلا عمليا منذ أواخر عام 2013. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين لا يملكون تصريح إقامة قانوني لا يُسمح لهم الحصول على تصريح إقامة جديد. فقط أولئك الذين يملكون تصريح إقامة يُعطون فرصة لتجديده.

علاوة على ذلك، أعلنت السلطات اللبنانية منذ ايار 2015 المفوضية العليا للاجئين تعليق تسجيل أي سوري.

يهدف المركز اللبناني لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير الى تسليط الضوء على التغييرات التي طرأت على حياة اللاجئين من سوريا في لبنان منذ كانون الثاني عام 2015، استنادا إلى 99 شهادة تم اخذها مباشرة ومن خلال التقارير السابقة. يحلّل التقرير المعاناة اليومية والعقبات التي يواجهها اللاجئون من سوريا من خلال النظرة القانونية عبر التركيز على التأثير المباشر لأنظمة الحكومة اللبنانية وتنفيذها على جوانب مختلفة من حياتهم. ركّز البحث على القيود الاقتصادية وقلّة السلامة وصعوبة الوصول إلى خدمات الحماية والتعليم. تم تخصيص قسم معين للاجئين المثليين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا كونهم يمثلون فئات مستضعفة تواجه تحديات قانونية إضافية.

إن المعلومات والبيانات والشهادات التي جمعها المركز اللبناني لحقوق

الإنسان في هذا التقرير تسلط الضوء على وضع شائع مشترك للغالبية العظمى من اللاجئين من سوريا في لبنان: وجدوا أنفسهم في مأزق وغالبا ما يفتقرون إلى الأمن الشخصي والاقتصادي والقانوني. إن هذه الظروف المعيشية لا تؤثر فقط على الصحة النفسية والجسدية للاجئين ولكنها تجعلهم عالقين في الوقت الراهن ويطمحون لمستقبل أفضل لكنهم يفتقرون إلى إمكانية بناء مستقبلهم. تظهر نتائج البحث بوضوح وجود علاقة مباشرة بين تنفيذ سياسات وأنظمة جديدة أكثر صرامة وتدهور ظروف اللاجئين من سوريا في البلاد.

إن المقاربة السياسية والقانونية للحكومة اللبنانية فيما يتعلق بالاعتراف بالوضع القانوني "كلاجيء" للأشخاص الهاربين من سوريا والتطبيق اللاحق للأنظمة الموسوعة عام 2015، ليس لها فقط تأثير سلبي مباشر على اللاجئين ولكنها تمثل أيضا عقبة كبيرة لوكالات المفوضية العليا للامم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية في توفير خدمات الحماية. إن التفاعل بين الحكومة اللبنانية والمفوضية العليا للامم المتحدة كونهما لاعبين، الأول كلاعب رسمي والثاني كلاعب غير رسمي، في إدارة وجود اللاجئين السوريين في البلاد، يسهم إلى حد كبير في انتاج وتعزيز تحديات قانونية محددة للاجئين أنفسهم.

إن المركز اللبناني لحقوق الإنسان، بوضعه علاقة سببية بين تدهور أوضاع اللاجئين من سوريا والمقاربة السياسية والقانونية للحكومة اللبنانية لهذه المسألة، يهدف إلى إثارة الوعي بغية الدعوة لتطبيق إطار قانوني حقيقي يضبط مخاوف اللاجئين من سوريا في لبنان حول السلامة والأمن. يرى المركز اللبناني لحقوق الإنسان بقوة أن هناك حاجة لتطبيق إطار قانوني حقيقي لوضعية اللاجئ، سواء للاجئين السوريين واللاجئين من جنسيات أخرى. وعلى وجه الخصوص، فمن أجل مواجهة التحديات القانونية التي تم تحديدها في التقرير، يرى المركز اللبناني لحقوق الإنسان أن على اللاعبين الرسمي وغير الرسمي أن يساهما بنشاط في ذات الوقت على المستوى المحلي والدولي.

ملخص التقرير
- تجديد تصريح الإقامة

منذ تطبيق الأنظمة الموضوعية في بداية عام 2015 زاد بصورة كبيرة عدد اللاجئين من سوريا المقيمين في لبنان من دون تصريح إقامة قانوني: 20٪ فقط من أسر اللاجئين السوريين في لبنان مع أعضائها الذين يفوقون سن الـ 15 يحملون تصاريح إقامة قانونية. في حين يمكن تحديد أسباب متعددة لعدم وجود تصريح إقامة قانوني فإن التشريعات المتشددة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي يواجهها اللاجئون السوريون تشكّل العاملين الرئيسيين لحلقة مفرغة: يسبب عدم وجود تصريح إقامة قانوني انعدام الأمن وكذلك فإن قلة الحركة وزيادة القيود الاقتصادية تمنع بدورها اللاجئين من توفير المال لدفع ثمن تصريح إقامة قانوني.

إن التحديات التي أوردتها اللاجئون السوريون في المقابلات فيما يتعلق بدفع الرسوم والكفالة هي على مستويات مختلفة وتتقاطع مع مسائل أخرى. إحدى هذه المسائل هو عدم وجود تشريع يحمي اللاجئين من تقلب نظام الكفالة.

إن الآلية السلبية التي كثيرا ما يذكرها المعارضون هي حصر تصريح الإقامة القانوني لعضو واحد فقط من الأسرة وهو عادة الشخص الذي يعمل أو الذي يُنظر إليه أنه الأكثر عرضة للخطر. إن السماح لعضو واحد على الأقل من الأسرة كي يتحرك نسبيا بحرية وإمكانية العمل يعطي العائلة فرصة لتجنّب الديون المتزايدة للطعام والاحتياجات الأساسية، كما هو الحال للعديد من اللاجئين السوريين في لبنان.

- السلامة

إن الربط بين السلامة وتصريح الإقامة هو مباشر في كثير من الأحيان. إن خطر التوقيف بسبب الوضع القانوني غير النظامي من قبل السلطات اللبنانية والجهات الفاعلة غير الحكومية هو أحد الهموم الرئيسية للاجئين السوريين وتحوّل إلى تحدي كبير. في حين لا توجد أرقام رسمية يمكن الوصول إليها فيما يتعلق بعدد وأسباب توقيف اللاجئين من سوريا فإن هذا الوضع يشكّل مصدر قلق كبير للاجئين والمنظمات غير الحكومية التي تساعدكم. إن خطر التعرض للتوقيف عند نقاط التفتيش وأن يكونوا ضحية للعنف في الشوارع تحد

من حرية حركة اللاجئين، وخاصة الرجال الذين هم في كثير من الأحيان هدفا للمسؤولين.

بالإضافة إلى مدهامات مخيمات اللاجئين، إن المكان الأكثر شيوعا للتوقيف هو نقاط التفتيش.

إن التوقيفات المؤقتة في نقاط التفتيش متكررة وهي تشكل مضايقات مستمرة وخطرا للاجئين السوريين، ذكورا وإناث. ذكر خمسة سوريين من أصل 99 تمت مقابلتهم أن التهديدات والعنف الاقتصادي هو ممارسة شائعة من قبل ضباط الجيش اللبناني عند نقاط التفتيش: أفاد هؤلاء اللاجئين السوريون أنه كان عليهم دفع رشوة من أجل إطلاق سراحهم. أفيد عن ذلك خصوصا من معترضين يعيشون في مخيم غير رسمي للاجئين في البقاع.

بصفة عامة، إن الحصول على تصريح إقامة قانوني يعطي درجة أعلى من السلامة، كما أنه يتيح المزيد من حرية الحركة في البلاد. ومع ذلك، فإن فرض حظر التجول غير الشرعي على المواطنين السوريين في بعض البلديات يشكل شكلا آخر من العنف والتمييز الذي لا يحمي منهما تصريح الإقامة القانوني للاجئين السوريين. من المهم تسليط الضوء، في الواقع، على أن أكثر من نصف المشاركين في استمارة المركز اللبناني لحقوق الانسان والحاصلون على تصريح إقامة قانوني اشتكوا من العنف النفسي والجسدي والاقتصادي، خصوصا من المواطنين اللبنانيين.

وجد اللاجئين طرق مختلفة لمواجهة هذه التحديات. صرح البعض، لا سيما الرجال العازبون، انهم يعيشون في نفس المكان الذي يعملون فيه. بهذه الطريقة ليس عليهم التحرك ويمكنهم إعالة أنفسهم. في بعض العائلات، يبقى الرجال في المنزل أو في المخيم مع الأطفال وتذهب النساء إلى العمل، نظرا لأنهن أقل عرضة للتوقيف.

- الظروف الاقتصادية

في بادئ الأمر ، فإن طبيعة مساعدات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدم التأكد من استدامتها قد لا تمثل وسيلة بقاء للاجئين السوريين

المسجلين. بالنسبة للنفقات أخرى، تغطي المفوضية حاليا 65 إلى 70% من اللاجئين المسجلين بنسبة 27 دولار اميركي للفرد الواحد. خلال فصل الشتاء، يجب أن يحصل كل لاجيء سوري على مبلغ نقدي قيمته 100 دولار اميركي. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية مبلغ متعدد الاهداف 175 دولار اميركي شهريا لكل أسرة، 30% من اللاجئين المعرضين للخطر الشديد، الذين يمثلون 50% من مجموع المسجلين. ونتيجة لذلك، في حين تحاول المنظمات غير الحكومية تعويض المساعدات للمفوضية من خلال تقديم المساعدة، ادعى اكثرية اللاجئين المستجوبين بأن هذا المبلغ غير كاف لإعالة أنفسهم في لبنان، وأنه لا يمكن العيش دون العمل على الرغم من منع الحكومة اللبنانية في كثير من الأحيان.

- أجيال جديدة ضائعة

رغم الموقف الإيجابي للحكومة اللبنانية فيما يتعلق بتعميم التعليم، ففي عام 2014 كان أقل من نصف اللاجئين القاصرين من سوريا يدرسون في المدارس الرسمية. إن هذا العدد المنخفض هو أيضا نتيجة التحديات القانونية التي يواجهها اللاجئون. أولا، إن حاجة الأولاد ما فوق سن 15 ليحملوا تصريح إقامة قانوني تشكّل عائقا أمام حصولهم على التعليم وهذا امر لم يؤخذ بعين الاعتبار كثيرا حتى الآن.

علاوة على ذلك، لا يعكس توزيع المدارس التي تقدم البرامج الحكومية احتياجات الشعب السوري في كثير من الأحيان. صرّح الاهد الذين يفتقرون إلى تصريح إقامة قانوني انهم لا يجلبون أطفالهم إلى المدرسة خشية من التعرض للتوقيف، وغالبا ما لا يملكون الوسائل المالية لدفع تكاليف النقل عندما تكون متاحة. من ناحية أخرى، غالبا ما تكون المدارس بعيدة عن أماكن إقامة اللاجئين، وخاصة مخيمات اللاجئين. وهكذا لا يمكن للأطفال المشي حتى المدارس. ليست السلامة مصدر قلق كبير في الطريق إلى المدرسة فقط ولكن داخل المدرسة نفسها. يخشى الأطفال وأولياؤهم سوء المعاملة والعنف النفسي الذي يتلقاه اللاجئون السوريون الكبار في الشوارع.

- الفئات الضعيفة

يشكّل اللاجئون الفلسطينيون والمثليون من سوريا فئات مستضعفة بشكل خاص بين اللاجئين من سوريا، سواء في سوريا وفي لبنان.

بسبب وضعهم كلاجئين فلسطينيين من سوريا فإنهم لا يقعون في نفس فئة اللاجئين السوريين في نظر الحكومة اللبنانية. وكونهم وافدون جدد من سوريا فليدهم حقوق أقل من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. بالنسبة للاجئين الفلسطينيين من سوريا تكون إمكانية الدخول إلى لبنان بصورة نظامية أكثر تقييدا مما هي الحال للاجئين السوريين. منذ أواخر عام 2013 أصبح وصولهم إلى لبنان شبه مستحيل. علاوة على ذلك، وبالعكس للاجئين السوريين، لا يُسمح للاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين لا يحملون تصريح إقامة قانوني الحصول على تصريح جديد. يُعطى التجديد فقط للذين لديهم تصريح سابق: لا توجد احتمالات للاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين دخلوا خلصة عبر الحدود أو الذين انتهت تأشيرة إقامتهم ليجددوا إقامتهم. في أوائل 2016 لم يكن واضحا بعد ما إذا كانت هذه التدابير سوف تستمر.

بالنسبة للاجئين السوريين، إن عدم وجود تصريح إقامة قانوني للاجئين الفلسطينيين من سوريا يعني قلة تحرّك وعرضة للتوقيف ومضايقة ومحدودية فرص للحصول على الخدمات وفرص العمل. إن حالة الفقر التي يعيش فيها معظم اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان مرتبطة بقوة بمحدودية حصولهم على عمل. يرفض لبنان فتح مخيمات فلسطينية إضافية، مما يؤدي إلى اكتظاظ المخيمات الموجودة وإلى مزيد من سوء الأوضاع المعيشية داخلها. إن تقليص تمويل الأونروا في العاملين الماضيين أدى أيضا إلى انخفاض المساعدات المالية المقدمة للاجئين الفلسطينيين من سوريا.

كما افادت منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان في بيروت أنه لم يهرب اللاجئون المثليون السوريون من بلدهم فقط بسبب الحرب ولكن لأنهم اضطهدوا لميولهم الجنسية. بالنسبة لمعظمهم، لم يشكّل لهم لبنان فقط الأمل في حياة أفضل ولكن أيضا السلامة لهم. ولكن ما إن وصلوا إلى البلاد حتى وجد الكثير منهم أن اضطهادهم يتم على نطاق واسع في لبنان كما في سوريا: بينما في بعض أحياء بيروت يظهر مزيد من التسامح فالأمر ليس كذلك في مناطق

لبنان الاخرى. ويختفي التسامح عندما يتحول الموضوع من القطاع الخاص الى القطاع العام. مستفيدة من المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني التي تجرم "الجماع ضد الطبيعة" تلقي قوى الأمن القبض على المثليين على أساس وحيد وهو ميولهم الجنسية وتخضعهم للعنف الجسدي والنفسي مثل "اختبارات الشرج" سيئة السمعة.

علاوة على ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لغيرهم من اللاجئين من سوريا في لبنان، فإن التسجيل لدى المفوضية العليا للامم المتحدة لا يضمن توفير الخدمات ولا ظروف معيشية ملائمة. في حين أن بعضهم يتمكن من العمل أحيانا في منازل خاصة، مثل المشارك الذي يعمل كمصفف شعر، فقد اصبح "استعمال الجنس للعيش"، وما ينتج عنه من استغلال جنسي، شكلا من أشكال الدخل لبعض المشاركين المثليين.

- التوصيات الواردة في التقرير

1. توصيات إلى السلطات اللبنانية

على المستوى السياسي:

- على السلطات اللبنانية أن تعترف بصفة "اللاجئ" للاجئين الاتيين من سوريا، مع الحقوق المعترف بها من قبل المجتمع الدولي لصفة اللاجئ.

- على السلطات اللبنانية أن تستمر في السماح بأن تكون الحدود اللبنانية مفتوحة أمام أي شخص يسعى للحماية.

- يجب انجاز مذكرة تفاهم جديدة بين المفوضية العليا للامم المتحدة للاجئين ووزارة الداخلية في لبنان يكون من شأنها اضعاف الوضع القانوني لوضع جميع طالبي اللجوء واللاجئين على الأراضي اللبنانية.

- يجب السماح للمفوضية العليا للامم المتحدة للاجئين بإعادة فتح عملية التسجيل لجميع اللاجئين استنادا إلى تعريف صفة "اللاجئ".

- على السلطات اللبنانية بذل كل جهد ممكن لمنع الفساد على جميع مستويات الدولة.

على المستوى التشريعي:

- على البرلمان اللبناني المصادقة على اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين.

- يجب إلغاء القوانين والانظمة التمييزية ضد الفلسطينيين في لبنان.

- على البرلمان اللبناني إلغاء المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني التي يتم استخدامها ضد جماعة المثليين.

على المستوى التنفيذي:

- على وزارة الداخلية أن تضع حدا لحظر التجول الذي تفرضه بعض البلديات على اللاجئين من سوريا.

- يجب اعطاء الاوامر من قبل الوزارات المعنية لوضع حد فوري لعمليات التوقيف والحجز لطالبي اللجوء واللاجئين لسبب وحيد وهو أنهم يفتقرون إلى الوضع القانوني.

- على الأمن العام التوقف عن إعطاء أوامر لبعض اللاجئين لمغادرة الأراضي وتزويدهم بالوثائق الكافية لتفادي تورطهم في أنشطة غير قانونية وتعرضهم للاستغلال من أجل العيش.

- على السلطات اللبنانية أن تعيد النظر في كلفة تجديد أوراق الإقامة للاجئين من سوريا نظرا لكون معظمهم لا يستطيعون دفع مبلغ الـ 200 \$ المطلوب.

-على السلطات اللبنانية أن تأمر الأجهزة الأمنية التحقيق المنهجي في العنف والتمييز ضد اللاجئين.

- على السلطات اللبنانية أن تكفل احترام حظر "اختبارات الشرج" التي لا يزال يطلبها بعض القضاة ويقوم بها بعض الأطباء، رغم انها تمثل إهانة لكرامة الإنسان.

2. توصيات إلى وكالات الأمم المتحدة وشركائها

- على وكالات الأمم المتحدة وشركائها وضع تحديدها لأكثر الفئات استضعافا داخل اللاجئين، فضلا عن تقديم المساعدة إليهم.

- على وكالات الأمم المتحدة وشركائها أن تستمر في تشجيع التماسك الاجتماعي من خلال أنشطة مساعدة يستفيد منها كل من المجتمع المضيف اللبناني واللاجئين من أجل وضع حد للتمييز ضد اللاجئين.

- على وكالات الأمم المتحدة وشركائها تثقيف المجتمع حول حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على الفئات المستضعفة، وتعريف صفة اللاجئ.

3. توصيات للمجتمع الدولي

- على المجتمع الدولي زيادة تمويله للوكالات الى الدرجة التي لا يضطر فيها اللاجئون العمل بشكل غير قانوني في لبنان من أجل البقاء على قيد الحياة.

- على المجتمع الدولي أن يعمل بجد كي يتم توفير حلول لإعادة توطين دائمة للاجئين المستضعفين.

- على المجتمع الدولي أن يخصص المزيد من المنح الدراسية للطلبة اللاجئين الذين اضطروا إلى التوقف عن الدراسة بسبب الحرب.